النحو العربي
بين التعليم والتخصص

الدكتور/ محمد خان(*)

النحو هو انتحاء سمت كلام العرب من تصريف وإعراب (1). تلك غايته التعليمية التي صرّح بها ابن جني منذ القرن الرابع الهجري، وما زالت هي غايتنا نحن. نهدف إلى تحصيلها لنتمكن من ضبط كلامنا ضبطا يوافق قوانين اللغة العربية.

فهل بلَغنا الغاية؟ وما بالنا إذا التقينا اشتكى بعضنا لبعض من تدني المستوى التعليمي ورجعنا باللائمة على النحو والنحاة؟ على الرغم من أننا نتفق جميعا على ضعف التعليم في مختلف مراحله وليس لمادة وضع أحسن حالا من مادة أخرى في نفوس الطلبة.

وعندما رجعت بالسؤال إلى نفسي قلت: هل من سبيل للارتقاء بالنحو العربي؟ ما سرّ الضعف الذي يلازم طلابنا في قسم اللغة العربية بَلْهَ الأقسام الأخرى؟ أيَعُود الضعف إلى الأستاذ أم إلى الطالب أم إلى المادة؟ أهو في طبيعة المادة أم في منهجها؟

لا أزعم أني سأجيب عن كل الأسئلة، ولكن حسبي أن أتحدث عن المادة التي درّستها سنوات عدّة، وحاولت أن أقربها إلى الطلبة، وأعدت فيها التجارب ونوعتها وحصلت على نتائج متفاوتة من سنة إلى أخرى ومن فئة طلابية إلى أخرى...

إن لمادة النحو أهمية كبرى في تكوين المتعلم وبخاصة الطالب في الأقسام اللغوية والأدبية وبقية فروع العلوم الإنسانية. فهي ميزان القوة والضعف في بيئة المتعلمين. وأول ما يظهر الضعف يظهر على لسان المتكلم، ومن هنا كان الخطأ في النحو أول ما يلاحظ، ولكن ما قيمة الدرس النحوي إذا كان هو يعلّم الصواب والمواد الأخرى تهدمه؟

يُرمى النحو بكيل واف من التهم دونما وجه حق، وهي تنمّ عن جهل بما في الأنحاء من جفاف في كل لغات العالم، ولو التقى المختصون دورياً لدراسة قضايا النحو وتبادلوا الرأي فيه، وقدّموا التجارب ليستفيد بعضهم من بعض لما كانت هذه الحال في بلادنا، وإن الأمر لجدّ خطير إذا لم نستدرك أوضاعنا التعليمية والعلمية.

أودّ أن يكون هذا البحث إثارة علمية لحوار جاد يتواصل في المستقبل، ويشارك فيه المؤهلون من أساتذة وباحثين، ويقدمون أفضل ما يرون في تدريس مادة النحو العربي. وإننا لا ندعو إلى تغيير حقائقها أبدا إنما

(*) جامعة عنابة - المركز البسكرة - الجزائر

كل ما ندعو إليه هو تيسير الطرق والأساليب التي نتعاطاها بها بدءا من صياغة المادة وشواهدها ونحاول أن تكون قريبة من الحياة المعاصرة وأن نلزم الطالب بأن تكون تلك القواعد على لسانه دائما لتصير لغة طبيعية. وهذا أمر موكول لكل الأساتذة بأن لا يسمحوا لأنفسهم ولا لطلبتهم التحدث بغير العربية الصحيحة. ويكفي ابتذالا من قولنا: لا يهمنا إلا الفكرة !

إن عملنا هذا لا يتعدّى أن يكون إشارة إلى مدخل منهجي لتدريس المادة داعيا إلى إعادة تصنيف الكلمات صرفيا وتوزيعها وظيفيا بحسب دور كل كلمة في الجملة ويقلل من سلطان الجوازات والاحتمالات، وأن يتعامل مع العلامة الإعرابية بصفتها ظاهرة صوتية (وليست خفيّة) تستوجبها العلاقات النحوية للتمييز بين الوظائف داخل كل تركيب. وما علامات الإعراب إلا ثلاث: الضمة للإسناد وتوابعه والكسرة للإضافة والفتحة لما عداهما(2).

وإذا عدنا إلى البحث عن عوامل نشأة النحو العربي ألفيناها ثلاثة: علمية واجتماعية وحضارية وفي مقدمتها ظاهرة اللحن الذي بدأ يشيع على الألسنة بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى الذين أسلموا. واللحن يتجلى في الإعراب أكثر من غيره لذلك استقرّ في الأذهان أن اللحن هو مخالفة حركة آخر الكلمات بما لا يوافق سمت كلام العرب.

إن الإعراب من أخص خصائص العربية، ولا مندوحة عن اعتماد حركاته للتمييز بين الوظائف النحوية في العموم وإلا كان المنطوق ضربا واحداً لا يتبيّن إذا تماثلت الأشكال. وكيف لا؟ والإعراب فرع المعنى كما يقال.

لقد نشأ النحو العربي في رحاب النصّ القرآني ومن أجل خدمته تلاوة وفهما، وما لبث أن توسعت دائرة الاهتمام اللغوي، فشملت النص الأدبي عموما، والنص الشعري خصوصا فكان تعليميا بالدرجة الأولى لتحقيق رغبة المسلمين في بلوغ المماثلة الاجتماعية. واللغة من أكبر الحواجز بين فئات المجتمع. ولما توسعت مجالات البحث اشتد التنافس على مقام الصدارة العلمية بين أبناء الأمة الواحدة، فنبغ منهم أئمة في كل علم.

لا جرم إن بدأ النحو ضبطا للنصوص وتقويما لألسنة المتعلمين الذين قصرت بهم سليقتهم، ثم تدرّج في التحليل والتعليل إلى أن وصل إلى نظريات تجريدية يتبارى فيها المتخصصون فتأسست مدارس مختلفة في رؤاها ومناهجها وذلك شأن كل العلوم.

من هنا كان للنحو مستويان: مستوى تعليمي ومستوى تخصصي، وهما في التراث حشد واحد من القوانين والقواعد التي استنبطها العلماء من لهجات القبائل العربية مجتمعة: شعرها ونثرها، ومن القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، وصبّت على شاكلة واحدة، فظهر ما يمكن أن يسمى بالقاعدة النمطية التي هي القاسم المشترك بين الناطقين بلغة واحدة، ولكنها مذيلة بما خرج عنها. فقالوا: لغة شاذة أو رديئة أو

لهجة أو ضرورة شعرية... إلخ فنتج خلط بين ما يتعلمه الناس لعصمة ألسنتهم من الخطإ وفق الكلام العربي، وبين ما هو تحليل لظواهر أسلوبية تفرّد بها شاعر من دون خلقه، أو ما هو تفسير لآية قرآنية ركبت بأسلوب معجز يتحّدى فصحاء العرب. فما هذا إلا تميّز خاص لا يمكن أن يصير عامّا متبعا ولو درّسناه أبد الدهر: قال سيبويه: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا" (3)

إن موروثنا النحوي يتضمن القواعد العامة للكلام العربي، كما يتضمن إشارات تحليلية لنصوص قرآنية وشعرية وغيرها يمكن أن يطلق عليها النحو الجمالي أو الأسلوبي أو يطلق على بعضها النحو الاحتمالي أو الجوازي، والاستحالي وغيرها من مستويات الأنحاء. ولكن ما يحتاجه المتعلم في مراحله الأولى من التعليم هو القواعد النمطية المشتركة التي يستعملها كل المتكلمين بلغة واحدة في حياتهم الاجتماعية تواصلا وإبلاغا. ثم يحتاج بعضهم -إذ ارتقى- إلى نحو متخصص يرتكز على السابق، وهو أفيد إلى طلبة اللغات والآداب، فيبيّن لهم الوجوه التي تفرد بها القرآن الكريم أو عدل إليها بعض الشعراء أو القبائل، فينشأ من ذلك كله منهج في النحو الأسلوبي يعتمد تحليل الظواهر لا تقعيد القواعد، ويبيّن المظاهر التي تفرّد بها هذا أو ذاك مما يعدّ نتاجا فرديا لا يرقى إلى التعميم. إذ لا يعمّم إلا ما كان نتاجا جمعيا يفرض قوانينه على الجميع.

اشتغل نحاتنا بقرينة الإعراب، وهي ليست القرينة الوحيدة بصفتها أثرا صوتيا يحدثه مؤثر أطلقوا عليه مصطلح (العامل)، وألفوا كثيرا من الكتب في العوامل بلغ عددها عند الجرجاني (مائة)، وهكذا بني نحونا على نظرية العامل وهي مفيدة في جوانبها التعليمية ولكن دونما إيغال فيها أو مغالاة في تطبيقها وتعميمها من نحو التنازع والاشتغال... وحدّدوا للإعراب محلا فكان ماله محل وما ليس له محل، واضطرب المتعلم في التفريق بينهما طويلا، وما كانت الحاجة تدعو إليه ولا إلى الإعراب التقديري والمحلي-والفكرة افتراضية- فليس من النجاعة التربوية تعميمها.

إنهم لاحظوا ظهور علامات الإعراب ظهورا كاملا فقالوا الاسم المتمكن الأمكن أو المتصرف، وظهورا جزئيا فقالوا المتمكّن أو غير المنصرف ويقابلها المبنيات عندما تلازم حالة واحدة. فالحركات الثلاث لا تظهر على المقصور للتعذر ولا على المضاف إلى ياء المتكلم لاشتغال المحل. ولا تظهر الضمة ولا الكسرة على المنقوص للثقل... إلخ فما فائدة تقدير العلامة الإعرابية بالنسبة إلى المتعلمين؟ ألا تراهم يثقلون ألسنتهم بتدريبات تقنية لا تقوّم ألسنتهم؟

إن الوظيفة النحوية تدل عليها عدة قرائن منها حركة الإعراب والرتبة وبنية الكلمة وغيرها من القرائن. وما الإعراب إلا ظاهرة صوتية تتغيّر من حال إلى حال بسبب العلاقات السياقية بين ضمائم التراكيب. فإذا انعدمت بسبب وضعي كالمقصور مثلا أو صوتي كالمضاف إلى ياء المتكلم فما فائدة تقديرها؟

في الواقع هو تقدير مفترض (لوجود معدوم أصلا) لا يتصور إلا في الخيال. واللغة مادة لفظية وإعرابها ظاهرة صوتية فلا حاجة للمتعلم بأن يبحث عنها، ولا أن يلزم نفسه بذكرها، لأنها لا تقوّم لسانه ولا تصوّب اعوجاجه.

أراد نحاة البصرة أن يكون لقواعد النحو من الاطراد ما يعصم الألسنة من الخطإ، وما يبعدها عن التوسّع والتحرّر. وما خرج عما قرروه أسقطوه من هيكل النحو، وحكموا بشذوذه ورداءته، وقاموا بتوجيهه ما شاء لهم التمحل في التعليم، ولو عالجوه في إطاره الأسلوبي لما وقعوا في الخصومة بينهم وبين الشعراء- وقصصهم مشهورة في كتب الأدب واللغة- ومنهم ابن أبي اسحق الحضرمي (4) وتلاميذه الذين أرادوا أن يلزموا الشعر قواعدهم التي استنبطوها بالاستقراء من الكلام العربي. ألم يعلموا أنها قواعد قياسية للمتعلم ؟ أمّا الشاعر فدأبه أن يتجاوز هذه الأنماط الموصوفة في الكتب، ويحاول دوما كسر القيود! فيسوقه طبعه وموهبته إلى مخالفة المألوف ليتفرّد في الإبلاغ.

إننا إذا اقتنعنا بأن للشعر أساليبه ودروبه ومناهجه ونقاده كان أفضل لأبنائنا لينهضوا بلغتهم. وطلبتنا لن يتمكنوا من استعياب (نحو الشعر) وكل أساليبه. فهي مظاهر خاصة بالإبداع ولا تلميذنا بقادر على إدراك (نحو القرآن)... فكل ذلك إجهاد لذهن المتعلم وتبديد لجهوده. فليس بمقدور كل الناس أن يعرفوا ذلك ويتمثلوه، وأن ينطقوا بمثله أبداً.

هذه هي البصرة التي حصرت النحو في قواعد مستقرة إلى حدّ ما، وامتاز شيوخها بالتشدد في القياس، و لم يدونوا إلا ماتفوّه به الفصحاء من العرب وثبت اطراده. غير أنهم في مقابل هذا المنهج التعليمي أفرطوا في تخريج ما خالف قواعدهم وتعسفوا في التقدير كثيرا وجعلوه من سنن النحو، فلو لم نتمكن من معرفة الحركة المقدرة، وعلة خفائها لعدّ ذلك ضعفا نحويّا يذم به المتعلم. وصار من العسير التخلي عن هذا الإطار الصارم، واستحال تعديله ضربا من المغامرة الفاشلة في بيئة المدرّسين وكادت المقولة تصدق فينا، وهي : إن النحاة العرب لم يعودوا قادرين على تجديد مادتهم.

إن ما يوجد من صلة افتراضية بين النحو وعلاماته الظاهرة وتقدير المعدوم منها والتخلي عن هذا أو عن بعضه على الأقل في المرحلة الأولى من شأنه أن ييسّر دراسة النحو للمتعلمين، كما يصبح التخلي عن لغة الشعر ضرورة تعليمية تقتضيها أوضاعنا في هذه المرحلة. ونحاول أن نقدّم تلك المسائل المختلفة من قضايا نحوية في الشعر مثلا في أقسام متخصّصة جدا، ويمكن أن ندرجها ضمن مواد أخرى كالأسلوبية أو نظريات الشعر أو لغته... المهم أن ندرك أنها ليست من مادة قواعد النحو التي تدرس فيها الأنماط العامة التي يشترك فيها كل المتكلمين. وهذه الفكرة يجسّدها قول أبي عمرو ابن العلاء حينما سئل : "كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات" (5). وعلى العموم

يمكن أن نقول: إن النحو قدّم بعض الحلول النظرية لبعض الحالات أو الظواهر كالأسلوبية وبعض التوجهات العملية التي تمكن من تلوين التعبير، وموضعها الحقيقي أن تكون في إطار تحليل النص الشعري.

يحق للدارس أن يتساءل: ما الفرق الذي يمكن أن يلاحظه المتعلم من الناحية الشكلية بين الأنواع المذكورة لاحقا ؟

إن الممنوع من الصرف لا ينون ولا يجرّ بالكسرة، وجمع المؤنث السالم لا ينصب بالفتحة، والمنادى المبني على الضم لا ينون، وكذا اسم لا النافية للجنس لا ينون، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو وإذا نودي بني على الواو، والفعل المضارع علامة جزمه حذف النون والأمر مبني على حذف النون...

لا شك في أن هذه الأبواب النحوية وغيرها مما يماثلها بات من الضروري مراجعتها لا لتغيير حقائقها ولكن لتسهيل تعاطيها وتلقيها، فيعاد النظر في توزيع حركات الإعراب فيها. فما يضر العربية إذا قلنا : إن المنادى لا ينوّن مثل الممنوع من الصرف، ويمكن أن يكون هو نفسه في التركيبين كجاء أحمد ويا أحمد. فالأول نقول عنه فاعل مرفوع والثاني منادى مبني على الضم. والاسم واحد والعلامة واحدة. فما أشدها على ذهن المتعلم! وكذا قولنا: جاء المعلمون ويا معلمون. فالأول مرفوع بالواو والثاني مبني على الواو. هذه حالنا مع قواعد لغتنا التي نريد لها أن تكون لسان طلبتنا بل لسان مجتمعنا ؟!

يبدو أن التناقض واضح جليّ في هذا وفي مثله من الأبواب النحوية، ولا ضير إن أعيد النظر في توزيع الحركة الإعرابية وفي تحديد الوظيفة النحوية. فما ندعو إليه لا يغير من المنادى ولكن يغيّر في منهج تفسير حركته. ولا من حقيقة جمع المذكر أو المؤنث أو غيرهما...

قد سبق القول: إن النحو علاقات سياقية تربط بين ضمائم التركيب التي تختلف حركتها الإعرابية بسبب الوظيفة التي تؤديها في صلب التركيب. فإن كان لها دور أحد ركني الإسناد كانت مرفوعة، وإن كانت مضافة بالحرف أو الاسم كانت مجرورة وما عداهما من الوظائف فتكون الكلمة منصوبة. وقد تطرأ عليها أوضاع تحويلية فتتغيّر حركتها الإعرابية تبعا للمعنى أو العامل اللفظي. وما ظهر من حركات الإعراب ذكرناه وما لم يظهر منها وكان منعدم الحركة بسبب وضعي كالمقصور والمبني أو بسبب صوتي طرأ على الكلمة كالمضاف إلى ياء المتكلم فلا حاجة إلى تقدير حركته،وبمعنى أصح من المفيد أن تلغى فكرة الإعراب التقديري والمحلي فإنها فكرة صناعية نظرية. فما قيمة أن يقول المعرب فعل ماض مبني على الفتح أو السكون، وفعل الأمر مبني على السكون أو على حذف النون أو حرف العلة... لأن ورود الفعل بتلك البنية نمطي لا يتصور المتكلم ولا السامع غير هذا. وهل يخطئ متعلم في حركة اسم الإشارة بسبب من حركة بنائه (مبني على السكون أو على الكسر).

كما تلغى الفكرة التي تقسّم الجملة إلى نوعين:

فعلية واسمية والتي تُخضع كل تركيب إلى هذا التقسيم الثنائي، فيخرج التعجب والاختصاص والاستثناء والمدح والذم والتحذير والإغراء والنداء... فهذه تندرج في لغة الوجدان التي يعبّر بها المتكلم عن أحاسيسه فتؤدي وظيفة إبلاغية سريعة تتجاوز قواعد الإعراب المعهودة ولعلها لم تتقيد به أبداً. قال سيبويه في مثل قولك: ما أحسن عبد الله. "زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل و لم يُتكلّم به" (6). والمؤسف أن الإعراب كان على تمثّل ما لم يتكلم به.

في نهاية حديثنا نتخذ المنادى نموذجا نبيّن فيه وجهة نظرنا ونخالف رأي الأقدمين في كونه مفعولا به لفعل واجب الحذف. ولو أننا أظهرنا الفعل الذي قدروه من مثل أنادي أو أدعو... لتحوّل الإنشاء إلى الخبر، والنداء لا خلاف في إنشائيته، والفعل يغيّر من وظيفة النداء من حال الخطاب إلى حال الغياب. وما دفعهم إلى هذا التقدير قصور لفظي أو معنوي. وإنما دعتهم إليه اضطرارا الصنعة النحوية في تفسير حركة المنادى. فهو ليس بفاعل ولا مجرور فما بقي إلاّ المفعول به! وما الناصب له إلا فعل؛ لأنه أقوى العوامل، يعمل متقدما ومتأخرا، مذكورا أو محذوفاً. ولو أنهم اتبعوا الخليل في تفسير حركة المنادى(7) لاستغنوا عن هذا التقدير الاضطراري.

إن المنادى منصوب ما عدا المفرد المعرّف بالعلميّة أو بالقصد فإنه يرفع بلا تنوين ليخالف المرفوع بالإسناد (المبتدأ والفاعل...) فالنكرة تفيد الشيوع والتعميم وكذا الأعلام فإنها قد تشترك في اسم واحد. والنداء يعيّن إحداها لأنه حال خطاب. وإذا وُصِل المنادى بما بعده ردّ إلى أصله أي: النصب. ويجوز في تابع المنادى النصب على الأصل والرفع على اللفظ.

والنتيجة أن المنادى أحد المنصوبات، وهي كثيرة في العربية، وليس بلازم أن تكون كل المنصوبات معمولة لفعل. وهو حال خطاب " مختص من بين أمته لأمرك ونهيك أو خبرك" (8) ويرفع بلا تنوين إذا كان مفردا معيّنا. وعدم التنوين سبب وضعي يلحق الممنوع من الصرف، كما أنه سبب تمييزي يلحق المنادى، وما اختلاف حركات الإعراب للمنادى إلا لاختلاف أنواعه.

هذه محاولة أولى أردناها خالصة للغتنا ولا شك في أنها تحتاج إلى حوار جادّ يصوّب ما جنح منها، وإذا تيسّر لنا الأمر في المستقبل طرحنا نماذج أخرى ابتغاء تسهيلها للمتعلمين، راجين من المشتغلين بهذه المادة أن يقبلوا إعادة النظر في قواعدها بمنهج يقرّبها إلى هذا الجيل الذي نعلق عليه آمالنا في أن يحمل لواء العربية في بلادنا.

هوامش ومراجع

1- عرّف ابن جني (392هـ) النحو بقوله: " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها" ، الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط2 (د.ت) ج1 ص34.

2- "فالعربية لغة إعراب، وهو الذي يؤدي ما بين المعاني من فروق، ويعني ذلك أن الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها في الجملة ناتجة عن الإعراب.يضاف إلى ذلك أن القيمة الإعرابية للكلمة ووظيفتها تتأكد وتثبت بموقعها من الجملة.محمد المنجي الصيادي،التعريب وتنسيقه في الوطن العربي،مكتب دراسات الوحدة العربية،بيروت ص482.

3- الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977. ج1، ص32.

4- هو عبد الله بن أبي إسحق مولى آل الحضرمي أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وكان مائلا إلى القياس في النحو. اعترض على شعر الفرزدق لمخالفته القياس وهجاه الفرزدق. توفي سنة (117هـ). انظر، الزبيدي (379هـ) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ط2، ص31،32. والسيرافي 368هـ)، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط2، 1985، القاهرة، ص44،45. ومن تلاميذه عيسى بن عمر الثقفي. وقد كان يرد بعض الشعر كقول النابغة:

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة ∴

من الرّقش في أنيابها السمّ ناقع.

وقال الصواب أن يكون (في أنيابها السمّ ناقعا). وكان يميل إلى النصب كلما وجد إلى ذلك سبيلا. توفي سنة 149هـ. ينظر طبقات النحويين ص43،44.

5- هو زبان بن العلاء التيميّ المازني أخذ عن ابن أبي إسحق وكان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها، وهو أحد القراء السبعة وإمام البصرة فيها. توفي سنة 154هـ. ينظر طبقات النحويين ص35.

6- الكتاب ج1 ص72. وسار المعربون على مرّ العصور على تصوّر أن شرح الخليل إعراب فقالوا: ما أحسن عبد الله: جملة اسمية. ما مبتدأ، وأحسن فعل ماض جامد والفاعل (تقديره هو) وعبد الله مفعول به. والجملة الفعلية (أحسن عبد الله) خبر المبتدأ الذي هو (ما). إني أتصور أنها صناعة دعت إليها الضرورة. ولو قالوا: (ما) أداة تعجب (أحسن) صيغة تعجب و(عبد الله) متعجب منه، وكفى. وتكون القاعدة إن جملة التعجب تتكون من ثلاثة أركان : أداة تعجب ومتعجب منه وصيغة تعجب.

7- "قال الخليل رحمه الله:إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب وردّ إلى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعد". الكتاب 199/2. فمذهب الخليل في نصب المنادى-المضاف والنكرة-هو قياسه على قبلك وبعدك أو قبل وبعدُ.

8- ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرّف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. ابن الأنباري(577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تصحيح محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر ج1، ص323.